

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة

A/HRC/2/L.3/Rev.3
21 November 2006ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية

البند ٢ من جدول الأعمال

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦
والمعنون "مجلس حقوق الإنسان"

إسبانيا*، إستونيا*، إكوادور، ألمانيا، أوروغواي، آيرلندا*، إيطاليا*،
البرتغال*، بلجيكا*، بنما*، بوركينا فاسو*، بوليفيا*، بيرو، الجزائر، جمهورية
تيمور - ليشتي الديمقراطية*، رومانيا، سلوفينيا*، سويسرا، شيلي*، غواتيمالا،
فرنسا، قبرص*، الكاميرون، كوبا، كوستاريكا*، لكسمبرغ*، مالطة*، مالي،
المغرب، نيجيريا، نيكاراغوا*، هولندا، اليونان* : مشروع مقرر

٢/... - حقوق الإنسان والحصول على الماء

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل،

وإذ يلاحظ إلى التعليق العام رقم ١٥ (٢٠٠٢) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في الماء،

* دول غير أعضاء في مجلس حقوق الإنسان.

وإذ يحيط علماً بمشروع المبادئ التوجيهية لإعمال الحق في الحصول على مياه الشرب وخدمات الإصحاح الواردة في تقرير المقرر الخاص للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (E/CN.4/Sub.2/2005/25)،

وإذ يشير إلى الأحكام ذات الصلة من الإعلانات، والقرارات وبرامج العمل التي اعتمدها المؤتمرات ومؤتمرات القمة والدورات الاستثنائية الكبرى التي عقدها الأمم المتحدة واجتماعات متابعتها، لا سيما خطة عمل مار دل بلاتا لعام ١٩٧٧، وجدول أعمال القرن ٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤، والعقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة" ٢٠٠٥-٢٠١٥ وقرار الجمعية العامة ١٧٥/٥٤ بشأن الحق في التنمية المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، والأهداف الإنمائية للألفية،

يقرر أن يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تجري دراسة مفصلة، في حدود الموارد القائمة، وعلى ضوء آراء الدول والجهات صاحبة المصلحة في الأمر، بشأن نطاق ومضمون التزامات حقوق الإنسان ذات الصلة بالحصول العادل على مياه الشرب والمرافق الصحية وفقاً للصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات بشأنها، على أن تقدم قبل الدورة السادسة للمجلس.

— — — — —